

EP

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/29/Add.1

13 March 2001

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة

للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الثالث والثلاثون

مونتريال 28-30 آذار/مارس 2001

ضميمة

مشروع مبادئ توجيهية لإعداد تحديثات البرامج القطرية

هذه الوثيقة صادرة كي تضيف إلى المرفق الأول في الوثيقة السابقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/29

التعليقات التي وردت في 9 آذار/مارس 2001 من حكومة فنلندا إستجابة للمقرر 68/32 .

تعليقات الوفد الفنلندي على مشروع المبادئ التوجيهية لإعداد تحديثات البرامج القطرية

أن التعليقات الواردة أدناه مقدمة استجابة لدعوة الاجتماع الـ 32 للجنة التنفيذية إلى تقديم تعليقات واقتراحات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/31). والفقرات المقترحة إدخال تغييرات عليها مذكورة بين قوسين بعد العناوين الجانبية فيما يلي :

الغرض من تحديث البرامج القطرية (الفقرة 12)

أن الوثيقة في أقسامها التمهيدية (الفقرات 2-11) ، تصف بدقة شديدة الخبرة المكتسبة حتى الآن في مجال البرامج القطرية والحاجة إلى تحديثات لتلك البرامج تحدد بمزيد من الوضوح استراتيجية كل بلد في مجال الإزالة . وتشير الوثيقة ضمناً إلى أن البرامج القطرية السابقة كثيراً ما كانت تصاغ أساساً بوصفها مطلب مسبقاً لازماً للحصول على تمويل لتعزيز المؤسسي ولمشروعات معينة ، بدلاً من أن تنظر إلى استراتيجية الإزالة بوصفها هدفها الأول وأن تنظر إلى مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف بوصفها عناصر في تنفيذ تلك الاستراتيجية .

ومن المهم ألا نقع من جديد في الفخ نفسه . وإذ نذكر ذلك يصبح وصف الغرض من تحديثات البرامج القطرية أمراً ذا أهمية جوهرية فالنقاط السوداء الثلاث في الفقرة 12 في صياغتها الحالية تصف الغرض من تحديثات البرامج القطرية من وجهة نظر اللجنة التنفيذية ، كي تكون ورقة أساسية تعتمد عليها اللجنة التنفيذية في إصدار مقرراتها بشأن التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف . ونحن نقترح إعادة صياغة النص الوارد أمام النقاط السوداء الثلاث ، لتسليط الضوء على الغرض الأساسي الذي تشير إليه ترويسة النقاط السوداء . فنقترح النص الآتي :

" ينبغي أن يخدم تحديث البرنامج القطري الأغراض الآتية :

- وضع استراتيجية لتحقيق الامتثال مع الالتزام ، كحد أدنى ، بخطوات التخفيض بالنسبة لكل مادة من المواد الخاضعة لرقابة بروتوكول مونتريال ؛
- وضع خطة عمل مرتبطة بجدول زمني ، تبين الأنشطة اللازمة لتطبيق تلك الاستراتيجية ، مع بيان النتائج المتوقعة في مجال إزالة الـ ODS في تواريخ محددة ؛
- تسليط الضوء على العلاقات بين السياسات المزمعة والأنشطة المحددة الكفيلة بتحقيق التخفيضات في الوقت المنشود ؛
- بيان كيفية تمويل الأنشطة ، شاملاً نوع المساعدة التي ستدعو الحاجة إلى أن يقدمها الصندوق المتعدد الأطراف " .

عملية إعداد تحديثات البرامج القطرية (الفقرة 15)

أن الوقت اللازم لإعداد تحديث لبرنامج قطري يختلف اختلافاً واسعاً تبعاً لحجم وتعقيد استهلاك الـ ODS وتبعاً لجودة البرامج القطرية القائمة من قبل . ومن الأمور الجوهرية التذكّر بأن البرنامج القطري الفعال هو برنامج قطري ينبغي أن تتقهمه الحكومة وتسانده على أعلى مستوى . وينبغي إعداد ذلك البرنامج في تشاور مع جميع السلطات المعنية وغيرها من أصحاب الشأن . وفي كثير من البلدان ليس من المرجح تحقيق هذا المستوى من التوافق في الآراء في فترة 6 شهور . غير أنه من الأهمية بمكان إجراء التحديثات في أسرع وقت ممكن . ولذا نقترح إعادة صياغة الجملة الواردة في الفقرة 15 حول هذا الموضوع بحيث تصبح أن الوقت اللازم لتحديثات البرامج القطرية سيختلف من حال إلى حال بيد أنه ينبغي أن يستهدف اللا يستغرق التحديث مدة أطول من 12 شهراً .

تمويل تحديثات البرامج القطرية للاقطار التي توجد فيها خطط لإدارة غازات التبريد (خاغت) (الفقرة 16)

من الصحيح أن الاستهلاك الحالي من الـ CFC في كثير من البلدان ذات الاستهلاك المنخفض الحجم ، أو لعله في معظمها ، إنما يتمثل في غازات تبريد تتكون من الـ CFC ، ينبغي أن توضع لها استراتيجية كاملة في إطار خاغت . غير أن ذلك لا يستبعد أنه قد يكون للبلد استهلاك من الـ ODS الأخرى (مثل بروميد الميثيل ، والهالونات ، و 1-1-1 ثالث كلورينيثان ورابع كلوريد الكربون) بل أن يكون لديه بعض استهلاك الـ CFC في صناعات التحويل .

ومن المهم أن تضع جميع البلدان استراتيجيات إزالة متينة لجميع أنواع الـ ODS . ولذا فإن النص الوارد في الفقرتين 16-17 يبدو أكثر تضيقاً مما ينبغي . يتعلق ذلك بصفة خاصة بالفقرة 16 التي تستبعد أي تمويل لتحديثات البرامج القطرية للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض التي لديها خاغت معتمدة . ولكنه يتعلق ذلك بالفقرة 17 التي تخص البلدان ذات الاستهلاك المنخفض التي لديها خاغت قيد الإعداد حيث تذكر الصيغة الواردة في تلك الفقرة استثناء وحيداً هو استثناء الحالات التي فيها استهلاك متبق " محسوس" أو (هام) في غير قطاعات الـ CFC . ونحن نوافق تماماً على أن وجود خاغت أو استكمال لـ خاغت ، والمقدرة على الحصول على تمويل لهما ، أمر ينبغي أخذه في الحسبان ولكن ينبغي توضيح أن الـ خاغت لبلد ذي استهلاك منخفض لا يمكن أن يحل محل تحديث البرنامج القطري إلا في البلدان التي لا توجد بها ODS أخرى .

البلدان المستعدة لعقد اتفاق وطني للإزالة (الفقرتين 18-19 ؛ الفقرات 28-31 و الجزء الثالث من المرفق الأول)

كما سبق أن ذكرنا في السطور السابقة ينبغي أن يكون الغرض الأول من البرنامج القطري ليس هو التصدي للعلاقة بين البلد وبين اللجنة التنفيذية . فبينما من الطبيعي أن يكون كل اتفاق للإزالة القائمة على الأساس الفعلي ، مرتكزاً إلى برنامج قطري جرى تحديثه ، إلا أن النص في الفقرة 19 بشأن تفاصيل مثل هذا الاتفاق لا يتماشى تماماً لا مع تحديثات البرامج القطرية ذاتها ولا مع المبادئ التوجيهية الموضوعية للأخذ بها في تلك البرامج .

وينبغي أن يراعى أنه لا توجد حتى اليوم لا مبادئ توجيهية ولا أمثلة على اتفاقات وطنية للإزالة ، معقودة فعلاً (هناك مشروعات جاريان على أساس تجريبي) . وأغلب الظن أن الأمر سيقضي مناقشات منفصلة بشأن الهيكلية التفصيلية والمتطلبات المسبقة لمثل تلك الخطط ، إما فيما يتعلق بالمقررات بشأن الحالات الرائدة وإما بشأن مبادئ توجيهية منفصلة .

وفي ما يلي مثال نضربه : فبينما المطلوب المسبق المقترح ، المتمثل في حظر استيراد الـ ODS وإيجاد نظام تطبيقي فعال ، وهما أمر لازم وله ما يبرره ، إلا أنه ليس من المؤكد تماماً أن الأمر يقتضي حظراً على مبيعات الـ ODS. وينطبق ذلك أيضاً على حظر المعدات التي تحتوي ODS . أن بضعة بلدان فقط هي التي فرضت مثل هذا الحظر . وبينما قد يكون هذا النهج هو أصح نهج في بعض الظروف ، إلا أن ذلك قد لا يكون صحيحاً في حالات أخرى .

أن هذا التعليق لا يستتبع اقتراحاً منا بحذف الفقرات 28-31 والجزء الثالث من المرفق الأول . فإذا كانت اللجنة التنفيذية ترى من الضروري معالجة هذا الموضوع في سياق المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديثات البرامج القطرية ، فيمكن أن يتم ذلك على صورة مرفق يكون عنوانه " المتطلبات المسبقة المزمعة والأشكال المطلوب الأخذ بها في الاتفاقات الوطنية للإزالة القائمة على أساس الأداء الفعلي " على أن يبين في ترويسة هذا المرفق المقترح أن التفاصيل لا تزال قيد المناقشة في اللجنة التنفيذية .

محتوى تحديثات البرامج القطرية ، الجزء الأول (الفقرتان 22 و 23 ؛ المرفق الأول الجزء الأول)

تحويلات الصناعة (الفقرة 22 والمرفق الأول ، 1-2)

أن الفقرة 22 تقترض أن أنشطة الإزالة يمكن تقسيمها على المصانع الفردية . وبينما تسنى في الماضي تبين عدد من صناعات معينة تستهلك الـ ODS (وهي أساساً الصناعات الكبيرة) ، غير أن ذلك لن يعود هو الحالة القائمة . ففي معظم البلدان ، إن لم يكن في جميعها ، سيكون الجزء الأكبر من استهلاك الـ ODS المتبقي موزعاً على المنشآت المتوسطة والصغيرة والصغيرة جداً والمستعملين الفرديين ، سواء في قطاعات الصناعة أو الصيانة أو الزراعة .

ولذا ينبغي الاستعاضة عن هذه الفقرة بطلب لبيان التوزيع المقدر لكل نوع من الـ ODS على مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية ، مع وصف خصائص كل قطاع بما في ذلك بيان المشكلات المطلوب التغلب عليها . وفي هذا الإطار يمكن أن يبين عدد المصانع التي تم تحويلها والتي لا تزال متبقية للتحويل وبيان التمويل الذي تم الحصول عليه ، إذا كانت هذه البيانات مفيدة ، غير أنها لا ينبغي أن تكون هي المحتوى الأساسي .

ولهذا آثار كذلك على المرفق الأول الفقرة "1-2 ، تحول الصناعات " . إن هذا الجدول يحتاج إلى إعادة هيكلته بأكمله وتحت عنوان جديد . والجدول المطلوب ينبغي أن يبين التوزيع السنوي للـ ODS وإسقاطات لطلب كل قطاع وكل قطاع فرعي في المستقبل .

التدابير الحكومية (الفقرة 23 والمرفق الأول ، 1-3)

يبدو أن الفقرة 23 تقترض أن جميع التدابير المطلوبة من الحكومة ، بالإضافة إلى تحويل المصانع الفردية هي فرض الرقابة على الواردات وفرض الحظر على الاستعمالات الجديدة . ومع الاستهلاك الحالي المتبقي موزعاً على المنشآت الصغيرة والمستعملين الفرديين فليس من المرجح أن يكون ذلك كافياً . ومن شأن الاستعاضة عن عبارة " الحظر على الاستعمالات الجديدة للـ ODS " بعبارة " الرقابة على المستعملين النهائيين " من شأنها أن توسع النطاق مع استمرار شمولها للحظر على الاستعمالات الجديدة .

والفقرة 23 تذكر أموراً منها الرقابة/الحظر على استيراد المعدات " المحتوية " ODS . وكون المعدات تحتوي أو لا تحتوي ODS في وقت الاستيراد ليس هو القضية الأساسية وإنما القضية الأساسية هي هل استمرار تشغيل هذه المعدات يعتمد على توريد أنواع معينة من الـ ODS (الـ CFC أساساً) . أن العبارة نوقشت في تعمق عند اتخاذ اجتماع الأطراف التاسع مقرره 9/9 ومن أسف أن عبارة " المعدات التي تحتوي ODS " قد اختصرت فيما بعد في سياق البروتوكول ، محتذية مثال المرفق دال بالبروتوكول ، وهو مرفق له هدف وتاريخ مختلفان تماماً . والعبارة المختصرة تجذب البلد إلى الأخذ بلغة قانونية ليست كافية ، من ناحية ، للتصدي للمشكلة المطروحة كما أنها من ناحية أخرى ، فضفاضة ، إذا أنها تشمل مثلاً جميع منتجات الرغاوي العازلة الجائئة ، وتستدعي بذلك مهاماً واسعة النطاق في مجال التطبيق . وهذه العبارات ينبغي نقادها في المبادئ التوجيهية . فإذا كان الأخذ بعبارة مختصرة أمراً مرغوباً فيه ، يكون من الأفضل الأخذ بعبارة " معدات الـ ODS " . أما النقطتان " مراقبة استيراد المعدات المحتوية ODS " و " حظر استيراد المعدات المحتوية ODS " فيمكن إدماجهما في نقطة واحدة هي : الرقابة على استيراد معدات الـ ODS " حيث أن الرقابة تشمل كذلك الحظر .

القسم 1-3 من المرفق الأول ، الجزء الأول ينبغي إعادة النظر فيه تبعاً لذلك . وينبغي لكل نقطة أن تحدد المعلومات تبعاً لنوع الـ ODS ، إذ أنه من غير المرجح أن تنطبق تدابير الرقابة نفسها على جميع أنواع الـ ODS

محتوي تحديثات البرامج القطرية ، الجزء الثاني (الفقرة 25)

تمشيا مع ما ذكر أعلاه ، نقترح إعادة تنظيم وإعادة صياغة النقاط السوداء الواردة في الفقرة 25 على النحو الآتي :

" بالنسبة لكل مادة ينبغي إعطاء المعلومات بشأن ما يلي :

- الجدول الزمني ، سنة بسنة ، للتخفيضات اللازمة لتنفيذ الامتثال ، بدءاً من سنة إعداد تحديث البرنامج القطري ؛
- الجدول الزمني ، سنة بسنة ، للاستهلاك الحالي والاستهلاك المتوقع في المستقبل في كل قطاع وكل قطاع فرعي (فمثلاً ، بالنسبة لقطاع التبريد تشمل القطاعات الفرعية كلاً من : أ) التبريد : المنزلي ؛ التجاري ؛ النقل ؛ ب) تكييف الهواء : السيارات ؛ المنزلي وما يتصل به ؛ أجهزة تبريد المباني ؛
- الموقع المتوقع على الاستهلاك في كل قطاع وكل قطاع فرعي ، على صعيد البلد كله ، الناشئ عن المشروعات الجاري تنفيذها .
- الموقع المتوقع على الاستهلاك في كل قطاع وكل قطاع فرعي ، على صعيد البلد كله ، الناشئ عن المشروعات المتوقع اعتمادها خلال السنة .
- التدابير الحكومية المزمع تنفيذها لتحقيق التخفيض اللازم (مع تحديد النتائج المتوقعة في كل سنة وكل قطاع) ؛
- نوع التمويل المرغوب فيه للتدابير المزمعة (تمويل وطني وتمويل من الصندوق المتعدد الأطراف على التوالي) ؛

- فيما يتعلق بإسهامات الصندوق المتعدد الأطراف : الوسائل المرغوب فيها في التنفيذ وهي قد تشمل المشروعات الفردية والمشروعات المظلية والمشروعات القطاعية وخاغت وغير ذلك ؛

بيان أهداف الحكومة (الفقرة 24 والمرفق الأول ، الجزء الثاني ، 1-2)

أن الصياغة الواردة في الفقرة 24 والمرفق الأول ، الجزء الثاني ، القسم 2-1 ، يمكن أن يفهم منها ضرورة قيام الحكومة بإعادة تأكيد التزامها بالبروتوكول أو حتى قد يفهم منها أنها تدل على أن التاريخ المستهدف يمكن أن يتأخر عن التواريخ المقررة في البروتوكول . ولتفادي هذا اللبس يمكن حذف تلك الفقرات أو يمكن إضافة جملة بين قوسين هي " (يمكن أن تكون تواريخ بروتوكول مونتريال أو تواريخ سابقة لها) " .